أطواق العذاب

المسارات المؤثرة على اللجوء الفلسطيني في ظل الأزمة اللبنانية

تقدير موقف

آب/ أغسطس 2021

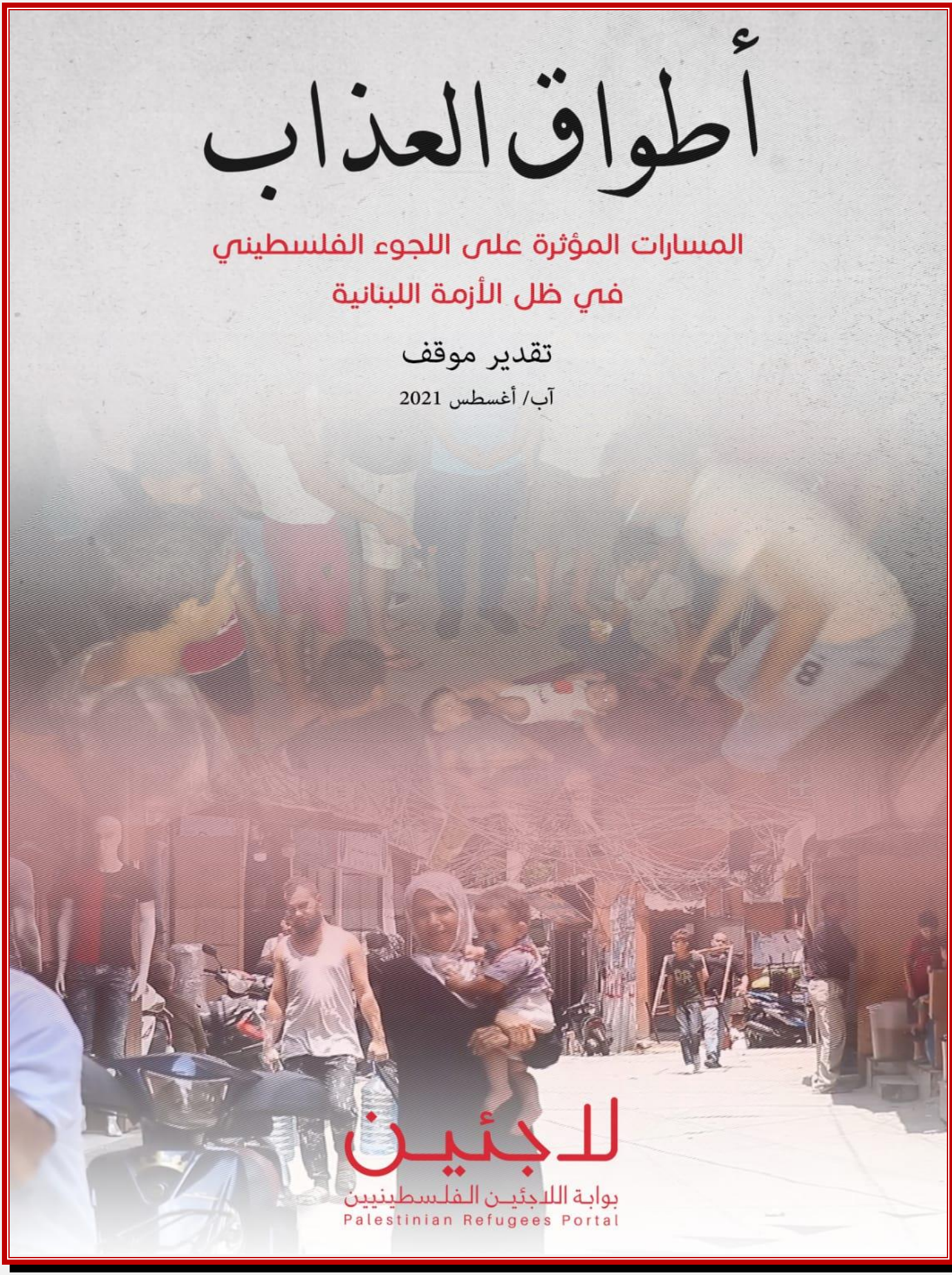

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

تقديم

عبر عقود اللجوء السبعة، تشكلت ظروف عيش اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كترجمة لعاملين أساسيين، هما الضعف والعنصرية.

فمن جانب مثلت حالة الضعف التي عانى منها مجتمع اللاجئين مساحة استباحة سهلت سياسات الحرمان من الحقوق، خصوصاً منذ خروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان، وهي المساحة التي فعلت فيها عوامل المعادلة الطائفية اللبنانية فعلها، ومعها العنصرية المرتبطة بها أو برؤى معينة للهوية اللبنانية ودور هذا البلد القلق في المنطقة العربية المضطربة.

هذا السياق تكفل بصناعة بيئة عذاب حدودها الجغرافية هي المخيمات الفلسطينية في لبنان، بينما حدودها الهوياتية هي الأصل الفلسطيني.

هذه البيئة بطبيعتها كانت طاردة للاجئين الفلسطينيين من هذا البلد، لكن منذ بداية الأزمة الاقتصادية اللبنانية المستشرية بتصاعد منذ 18 شهراً، صارت حدود هذه البيئة أوسع وأكثر فتكاً وتعقيداً، وصار هناك

تداخل بين العوامل الموجودة، وتلك الطارئة، والظروف الداخلية والخارجية، ولم تعد عوامل معادلة الاضطهاد والحرمان تقتصر على ما تفرزه ثنائية الفلسطيني المضطهد والعامل اللبناني المُمارس للتضييق والاضطهاد.

الحيز الفلسطيني في لبنان، كما الحيز الفلسطيني العام، تحول إلى مصدر أساسي لإنتاج أشكال التهديد والتضييق والحرمان للفلسطيني اللاجئ، في وقت حيّدت فيه كثير من الأدوات والأجسام والبنى التي يفترض بها أن تشكل روافع لمجتمع اللاجئين، أو تحولت لعبء على هذا المجتمع، كما أن الازمة اللبنانية بجانب ما تخلقه من ظرف عام ضاغط على جميع المقيمين في لبنان، فإنها تلقي بأعباء متزايدة على الشرائح الاكثر تهميشاً، كما توفر بيئة تعمل فيها عوامل العنصرية والاضطهاد وأشكال التمييز بشكل أكثر شراسة.

يحاول تقدير الموقف هذا تحديد التهديدات التي يولدها تردي أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في ظل الأزمة اللبنانية ومشهدية انهيار لبنان كدولة ومؤسسات، وفهم آلية تأثير ذلك على وضعهم، وكذلك

تحديد أطر المسؤولية عن معالجة المسار الكارثي الذي ينحو تجاهه وضعهم الإنساني والمعيشي.

الوقع المباشر للأزمة

تعيش مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان انهياراً متتابعاً في الخدمات الأساسية، حيث أدى نقص مادة المازوت في السوق اللبنانية، الى انقطاع التيار الكهربائي بشكل شبه كامل خلال الشهور الاخيرة، وفقدان القدرة على تشغيل المولدات المحلية الاحتياطية، وهو ما قاد لأزمة في استخراج مياه الآبار في معظم المخيمات، فيما يظهر أثر غياب الكهرباء بشكل شبه كامل على الخدمات الصحية الأكثر كارثية، حيث يهدد انقطاع التيار الكهربائي والافتقاد للمازوت لتشغيل المولدات الاحتياطية بوقف العمل في المرافق الصحية المحدودة المتوفرة في المخيمات، والتي رصد عمل الكوادر الطبية والإسعافية في بعضها على ضوء الهواتف المحمولة.

هذا الوضع قاد جمعية النداء الانساني في مخيم عين الحلوة للتحذير من توقف العمل في المستشفى الوحيد الموجود في المخيم، جراء نفاد

مخزونها من المازوت والعجز عن توفير كميات إضافية، كذلك الأمر أيضاً بالنسبة لمشفى حيفا، وهو المشفى الوحيد في مخيم برج البراجنة ببيروت والتابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

ورغم النداءات المتكررة الموجهة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" من أجل توفير المازوت للمخيمات، يبدو أن الأخيرة تتنصل من مسؤولياتها في هذا الجانب، معتبرة أنها تواجه مشكلة في توفير احتياجاتها الأساسية من هذه المادة، وأن توفير المازوت للمولدات الخاصة ليس مسؤوليتها حسبما أجاب مديرها العام في لبنان "كلاوديو كودوني" اللاجئين والنشطاء والمؤسسات الحقوقية التي خاطبتهم.

أزمة الدواء في لبنان انعكست أيضاً على الصيدليات داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما يفاقم من إشكاليات الوضع الصحي في ظل استمرار تهديدات وباء (كوفيد 19) وضعف الإجراءات الوقائية منه في المخيمات، وشح التطعيمات التي تصل إليها والعجز المقيم في الخدمات الطبية المقدمة للاجئين من مختلف الأطراف ذات الصلة بما فيها "أونروا".

و يعاني اللاجئون الفلسطينيون في الأساس من ظروف اقتصادية كارثية وتمييز متأصل في قوانين العمل اللبنانية، ومعدلات بطالة مرتفعة فاقمتها الأزمة لتصل نسبة البطالة في مجتمع اللاجئين لأكثر من 80% من مجموع القوة العاملة.

كما امتدت للمخيمات تداعيات اجتماعية وأمنية لهذه الأزمة، برز من مظاهرها تسجيل عدد متزايد من حوادث السرقة خلال الأشهر الماضية وهي ظاهرة انتشرت بتصاعد على امتداد الأراضي اللبنانية في ظل الأزمة الحالية، هذا بجانب أزمة أجور المنازل في العديد من تجمعات اللاجئين الفلسطينيين والتي يهدد أصحابها بإخراج سكانها اللاجئين ومنحها لمستأجرين جدد بأسعار أعلى بما يعوض عليهم فارق القيمة الناتج عن انهيار العملة اللبنانية أمام الدولار (فقدت حوالي 90% من قيمتها منذ بداية الأزمة).

"الهيئة 302" للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وهي منظمة حقوقية مقرها لبنان، كشفت عن وجود ضغوط ثلاثية تتعرّض لها وكالة "أونروا" لثنيها عن إطلاق خطّة طوارئ إغاثيّة للاجئين الفلسطينيين.

وقال رئيس الهيئة علي هويدي في تصريحات إعلاميّة: إنّ مصدراً من الأمم المتحدة فضّل عدم الكشف عن اسمه، قد أخبر الهيئة بمعلومات تفيد أنّ " إدارة أونروا تتعرض لضغوط قوية أمريكية و'إسرائيلية' وثالثة فرنسية لمنع إطلاق خطة طوارئ خاصة باللاجئين في لبنان دوناً عن باقي الأقاليم."

الأزمة كرافعة لمسارات التهديد

جاءت الأزمة اللبنانية لتعطي زخماً ودفعاً لمجموعة من المسارات المُهددة لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتعزز المخاطر المحيطة به، والتي لم تخرج كثيراً من الناحية النظرية أو الشكلية عن المخاطر المحيطة تاريخياً بهذا المجتمع، ولكن عوامل عدة تجعلها أكثر خطورة بما لا يقاس بأي تجربة سابقة

أولاً: المخاطر الماثلة

1- تصنف محاولات تهجير الفلسطينيين من لبنان كأهم خطر يتهددهم منذ لحظة اللجوء الأولى للأرض اللبنانية إبان النكبة عام 1948.

2- التهديدات المباشرة لحياة اللاجئين وأمنهم وممتلكاتهم المحدودة ومرافقهم العامة القليلة.

3- تهديد وجود المخيمات كحيز أساسي لحياة ووجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

4- تهديد صفاتهم كلاجئين فلسطينيين، رغم أن التوطين لا يزال مشروعاً غير ممكن التحقق في ضوء رفض اللاجئين القاطع له.

5- التهديد المتمثل في إمكانية انقطاع طرق ومرافق إيصال الخدمات والمساعدات لهم.

ثانياً: عوامل تفاقم المخاطر

1. الضعف الكبير في بنية الدولة اللبنانية وسلطات إنفاذ القانون في البلاد وعجزها عن الإيفاء بتعهداتها في معظم المجالات بما فيها واجباتها المنصوص عليها بما يتعلق بأمن اللاجئين.

2. تصاعد أشكال العنف الداخلي اللبناني وشدة الاستقطاب المناطقي والطائفي وتسارع تحولها لبيئة مُصدِّرة للعنف تجاه الأقليات والأجانب واللاجئين والشرائح الضعيفة والمهمشة.
3. الصراع على الموارد الأساسية الشحيحة في البيئة اللبنانية وفي بيئة المخيمات، وإمكانية اتخاذ هذا الصراع أشكالاً أكثر حدة تطال اللاجئين ومخيماتهم.
4. وجود توجه للعديد من الأطراف الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة، لتهجير اللاجئين الفلسطينيين، ووجود شبكات تعمل في خدمة هذا التوجه.
5. تقصير أو "عجز" وكالة "أونروا" عن الإيفاء بواجباتها ووجود توجهات دولية بشكل عام وأمريكية على وجه الخصوص لتقليص دور الوكالة وتصفيتها.
6. التقصير والعجز الفلسطيني السياسي سواء على مستوى القوى السياسية الفلسطينية في لبنان،أو في المشهد السياسي الفلسطيني بشكل عام.

مسارات التهديد وآليات عملها

1- التهجير:

طرد اللاجئين الفلسطينيين من الأرض اللبنانية، يعتبر مطلباً قديماً لعدد من القوى اللبنانية التي تتبنى مفاهيم عنصرية في نظرها للسياسة والمجتمع ودور الدولة، كما أن الدولة اللبنانية لم تكن بعيدة عن هذا التوجه في سياساتها المصممة كعوامل طاردة للاجئين الفلسطينيين، وهو مطلب وتوجه تلاقى مع المساعي الأمريكية لتصفية ملف اللاجئين الفلسطينيين، ومسارات مفتوحة لتهجيرهم وإسقاط حقهم في العودة لديارهم من خلال ارسالهم لمواطن جديدة في أوروبا والعالم الجديد (استراليا والأمريكتان).

في سياق متصل بهذا، في الأعوام الأخيرة تصاعد دور شبكات نشطت في تهريب اللاجئين الفلسطينيين، ورغم كونها شبكات تهريب (وبعضها يصنف باعتبارها شبكات اتجار في البشر) محظورة في القانون المحلي اللبناني والقوانين الدولية، فإنها نادراً ما تعرضت لملاحقة جدية من قبل السلطات اللبنانية أو سلطات البلدان التي مثلت محطات نقل أو عبور

في مسارات التهجير، ومع تصاعد الأزمة اللبنانية ضاعفت هذه الشبكات من نشاطاتها على نحو واضح.

هذا النشاط "الإجرامي" والسري لم يكن المسار الوحيد لتهجير اللاجئين، حيث تحركت أيضا مجموعات تسترت بمطالبات حقوقية من أجل تهجير اللاجئين وتصفية حقوقهم، من خلال مجموعة من الاعتصامات التي شملت اعتصامات أمام السفارات الأمريكية والكندية وغيرها من السفارات الغربية، وعملت على جمع توكيلات من اللاجئين تطالب بنقل ملفات اللاجئين من وكالة "أونروا" لمفوضية اللاجئين بما يفتح الباب أمام إعادة توطينهم، بجانب المطالبة بالتعويض-من جهات "اسرائيلية"- عن الممتلكات كبديل عن حق العودة والتعويض الملزم بموجب القرارات الدولية.

واذ كان مسار التهجير عملية متواصلة لما قبل الانهيار اللبناني فإن الظروف الحالية باتت تكرس خيار الهجرة بما يتلاقى مع الضغوط الأمريكية لتسوية هذا الملف، وهذا مؤشر على إمكانية لاحقة لتغيير الصفة القانونية للاجئين الفلسطينيين وتوطين من يبقى في لبنان.

2- السياسات الدولية وتصفية "أونروا":

أعطت إدارة الرئيس الامريكي السابق زخماً كبيراً للمساعي القائمة تاريخياً لتصفية "أونروا" بصفتها كبنية مؤسساتية أداة تنفيذية للاعتراف الدولي والأممي بحقوق اللاجئين الفلسطينيين السياسية وتمايزهم عن بقية قضايا اللاجئين.

هذه التوجهات رغم تراجعها شكلياً بعد انصراف إدارة ترامب لا زالت فاعلة من خلال أدوات مختلفة، لعل أبرزها تواصل الحجب الدولي للتمويل عن "أونروا" والتقليص المستمر لموازناتها المأمولة في ظل الاحتياجات المتزايدة، وفي الساحة اللبنانية بالذات يمكن الإشارة لمحاولات تقليص أعداد اللاجئين الموجودين على الأرض اللبنانية كجزء من هذه الوجهة، إلى جانب تلك المساعي المستمرة لتقليص الخدمات المقدمة من "أونروا" للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ناهيك عن تنصل الوكالة من أداء أدوار أساسية لها في مواجهة التردي الكارثي لأوضاع اللاجئين في ظل الأزمة اللبنانية وعجزهم عن الوصول لمعظم الخدمات

الرئيسية، حيث تستمر "أونروا" في سلوكها الانسحابي في ظل الأزمة، بل ولا زالت لم تصدر نداء طوارئ بشأن أزمتهم .

3- السياق اللبناني وتصدير الأزمة:

قد تكون التجاذبات الحادة بين أطراف المشهد اللبناني اعتيادية، ولكن ما يبدو في هذه المرحلة لبنانياً هو تشظ وتشعب لأشكال هذا الاشتباك لبنى محلية عشائرياً وطائفياً ومناطقياً، وغير ذلك من مظاهر فقدان معظم الأقطاب والتيارات السياسية السيطرة على قواعدها.

ذلك الوضع يأتي في ظل انهيار لأداء أجهزة الدولة اللبنانية، وفقدان للثقة بهذه الاجهزة وإمكانية "عودة الدولة"، ما يعزز احتمالات الانهيار الشامل وتزايد الميل للفوضى وخرق القانون وممارسة العنف حتى خارج أطر الاختلاف السياسي أو الشكل الميلشياوي السياسي الذي اعتادته لبنان، والذي غالباً ما ضبطته التيارات السياسية حسب مصالحها، هذا الوضع الذي يبدو أن كارثة عكار جاءت كدلالة إضافية عليه وإن لم تكن الأولى.

المخيمات كهامش هش -يعيش فيه اللاجئون الفلسطينيون كشريحة معرضة للاستباحة الدائمة، وموضعٍ لتسلط مقولات وممارسات العنصريات اللبنانية بتشعباتها المختلفة- تبدو مهددة أكثر من أي وقت مضى، سواء بالاستهداف السياسي، أو حتى أعمال العنف المناطقية والجرائم والسرقات، ناهيك عن حدود الاستقطاب الطائفي ومحاولات توريط الفلسطيني فيها، أو اعتبار المخيمات حيزاً لتسلل المنفلتين لبنانياً، وهو ما قد يحملها أعباء وأثماناً إضافية للواقع الحالي.

لا تقتصر إمكانيات الانهيار الشامل على سيناريوهات التشظي اللبناني وفقدان سلطة الأطراف السياسية على عصبها المحلية، ولكن هناك إمكانيات كبيرة لارتفاع حدة الاشتباك بين القوى السياسية اللبنانية بما يعيد الذكريات السوداء للحرب الأهلية اللبنانية وما ألقت به هذه الحرب على المخيمات واللاجئين الفلسطينيين من أهوال.

4- الوضع الفلسطيني وإمكانية الاختراق:

الوضع الفلسطيني السياسي الهش بشكل عام وفي لبنان بشكل خاص، أسس منذ سنوات طويلة لخروقات كبرى في المخيمات وبئية اللجوء

الفلسطيني في لبنان من قبل عدد من الأطراف اللبنانية والإقليمية، وتسهم في ذلك حالة التنافس السياسي الفلسطيني، وضعف وربما غياب أولوية ملف اللاجئين عن طاولة المستوى الرسمي الفلسطيني، إلى جانب ضعف -لدى القوى الأكثر جدية- في تقدير طبيعة التأثيرات المحتملة للأزمة اللبنانية على وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

بشكل أو بآخر يمكن النظر لمسار من التهديدات تأسس بناء على واقع الوجود الفلسطيني الذي عجز عن تطوير أدوات تحصنه، وحرص القيادة السياسية الفلسطينية طيلة السنوات الماضية على الاستثمار في العلاقة الرسمية مع الحكومات اللبنانية.

خطر أو تهديد تحيله الأزمة اللبنانية الحالية بشقيها المجتمعي الاقتصادي/ والسياسي إلى مجال لتحقق عدد من سيناريوهات المخاطر التي تخيلها الفلسطينيون منذ بداية وجودهم في لبنان، خاصة في ظل وجود مزاج إقليمي ودولي يرى في هذا الوضع فرصة سانحة لتصفية حسابات أو مشاغلة واستنزاف أطراف لبنانية، وكثير من هذه القوى استثمرت فعلياً في اختراقات خطيرة داخل المخيمات.

إمكانيات المعالجة

استمرار الأزمة اللبنانية وتصاعدها يطرح أنماطاً من التحديات الجديدة، تشتمل على قوس متعدد من الاحتمالات، وعلى اختلافات وتحولات حادة على وضع اللبنانيين كأفراد وقوى سياسية، ذلك دون انتفاء أو تناقص تلك المخاطر السابقة، ما يعني فعلياً ضرورة الذهاب لمعالجات فلسطينية عاجلة، تشمل الحلول الإسعافية الطارئة والضرورية، وفي ذات الوقت تتعامل مع الأزمة اللبنانية بعيداً عن تخيلها كحدث طارئ سيعالجه اللبنانيون والمجتمع الدولي قريباً، فبقدر كبير من الترجيح تبدو هذه الأزمة ومضاعفاتها مرشحة للاستمرار طويلاً، وسيكون على الفلسطيني معالجة وضعه، وبناء أولوياته وفقاً لاحتمالات خطرة حول مصير محيطه اللبناني.

ارتباطاً بما سبق نعيد وضع مجموعة من التوصيات الخاصة بتقديرات سابقة للموقف بخصوص وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والتي تركزت على 6 محاور تضمن كل منها إجراءات تنفيذية مقترحة:

1- بناء فهم مشترك للتهديدات

2- بناء مرجعية موحدة للتعامل مع الموقف

3- إيجاد اتفاق مع السلطات اللبنانية

4- تحميل الأمم المتحدة مسؤولياتها

5- عزل مصادر التهديد

6- استعادة المبادرة السياسية

بجانب تلك التوصيات الخاصة بالتعامل مع التهديدات الثابتة وتلك الطارئة حتى مطلع هذا العام، فإن تفاقم الأزمة والتحديات والتهديدات التي تفرزها هي موضع لمعالجات إضافية:

1- ***معالجة مضاعفات الأزمات الصحية والمعيشية في المخيمات من خلال جملة من الترتيبات من بينها التالي***

- قيام وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية بدورها تجاه هذه الأزمة حيث بإمكانها توجيه شحنات علاجية من الأراضي الأردنية جواً للبنان خلال ساعات معدودة أو أيام على أقصى تقدير.

- قيام سفارات السلطة الفلسطينية في الخارج بدورها في توجيه ضغط على الدول ذات الصلة بضرورة تأمين وصول الموارد اللازمة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.
- العمل مع وكالة "أونروا" على معالجة أزمة نقص المازوت اللازم للخدمات الأساسية لتوليد الكهرباء وتوريد المياه في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينين

2- في الجانب السياسي

- إعطاء أولوية سياسية قصوى للتعامل مع هذه الأزمة التي تهدد وجود هذا المجموع الفلسطيني.
- تشكيل لجنة وطنية عليا كاملة الصلاحيات للتعامل مع الأزمة تتفرع منها لجان مماثلة في الساحة اللبنانية وفي ساحات الإسناد والدعم.
- إعلان موقف سياسي فلسطيني يرفض حصار لبنان، ويعلن نيته العمل الى جانب اللبنانيين لتجاوز أزمتهم.

- تأمين التنسيق اللازم مع الحكومة اللبنانية على اتخاذ تدابير حمائية إضافية من قبل القوى الفلسطينية في المخيمات.
- تأمين موقف داعم من الأطراف اللبنانية وجامعة الدول العربية لقيام الأطراف الفلسطينية من قوى ومؤسسات بنقل ما يحتاجه اللاجئون الفلسطينيون من دعم ومساعدات.
- إجراء الاتصالات اللازمة مع أطراف عربية لتأمين المواد الأولية المطلوبة لتوفير الطاقة.

3- في الشق الأمني

- رفع درجة الإجراءات الأمنية القائمة في المخيمات في هذه المرحلة والسعي لتأمين حماية في وجه الأعمال الإجرامية وأعمال التسلل، بما يضمن جعل المخيمات بيئة آمنة في وجه هذه التهديدات "الدنيا"
- تشكيل إطار أمني وظيفته بحث سيناريوهات التهديدات المحتملة في ظل الواقع اللبناني، وآليات تأمين المخيمات بشكل فعال في ظل كل من هذه السيناريوهات.

- دعوة الأمم المتحدة لتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بتأمين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.